

كانون ثاني
2016

كيف تؤثر الحرب في سوريا وأزمة اللاجئين على الإتجار بالبشر؟

بقلم كلير هيلي

موجز تنفيذي

يقود العنف في سوريا الأطفال والنساء والرجال خارج بيوتهم منذ قرابة خمس سنين. تنظر الدراسة البحثية الجديدة للمركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة في مواطن ضعف النازحين السوريين التي عرضتهم للإتجار بالبشر. وجد البحث أنه غالباً ما يتعرض الأشخاص للإتجار والاستغلال لعدم قدرتهم على تلبية حاجاتهم الأساسية. تقاوم ذلك بالتعقيدات المتعلقة بوضع الإقامة القانونية في المجتمعات المضيفة والتصريح القانوني للعمل. و في حين أن بعض حالات الإتجار ترتكب من قبل شبكات إجرامية منظمة على مستوى عالٍ، يحدث النوع الأكثر شيوعاً من الاستغلال على مستوياتٍ أدنى، يشترك فيه الآباء والأمهات والأزواج والعائلة الممتدة والمعارف والجيران. يعني سياق الضعف العام، أن هناك عوامل تترك العائلات دون أي بدائل فاعلة للنجاة سوى حالات يمكن تعريفها كاستغلال أو إتجار في القانونين الوطني والدولي.

لذا نحن بحاجة إلى نقلة نوعية في النظر إلى الإتجار واللاجئين والهجرة وسياسة حماية الطفل من حيث الحصول على الحماية. في حين أن صناع القرار السياسي والعاملين به قد يرون أنفسهم على أنهم يعملون في مجالات متميزة، حول مواضيع محددة، لا يندرج الناس الذين يحتاجون للحماية ضمن فئة منفردة واضحة. علينا تركيز الجهود لتوفير الوصول إلى الحاجات الأساسية والأمان للنازحين من داخل سوريا.

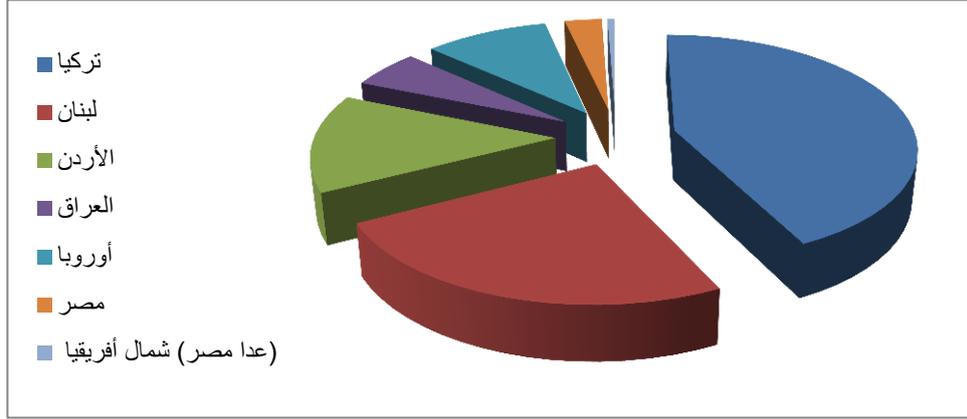
السياق الحالي

تقيم دراسة "استهداف مواطن الضعف" تأثير الحرب السورية وأزمة اللاجئين على الإتجار بالأشخاص (TIP) في سوريا والمنطقة المحيطة. تعتمد هذه الدراسة منهجية متعددة التخصصات، تجمع ما بين البحث في الميدان بشكل أساسي والبحث المكتبي الثانوي واستشارات عن بعد، بالإضافة إلى تحليل المصادر النوعية والكمية. لقد تم جمع وتحليل نتائج البحث، استناداً إلى البحث المكتبي والميداني في الدول الخمسة، جنباً إلى جنب مع البحث المكتبي الإقليمي لأجل هذه الدراسة.

تعتبر أربعة من الدول المجاورة لسوريا وهي تركيا ولبنان والأردن والعراق من أهم دول العالم المستضيفة للاجئين من الدولة التي مزقتها الحرب، وتستضيف مجتمعةً 86.7% من اللاجئين السوريين في الخارج. بالإضافة إلى ذلك طلبت 441,246 سوري اللجوء في الدول الأوروبية بين نيسان 2011 وآب 2015، علاوة على 159,147 في مصر ودول شمال أفريقيا، ما يعطي أن المجموع الكلي هو 572s,4,529 لاجئ سوري.

غالباً ما يتعرض
الأشخاص للإتجار
أو الاستغلال لعدم
قدرتهم على تلبية
حاجاتهم الأساسية

دراسة جديدة،
استهداف مواطن
الضعف، تدرس تأثير
الحرب على الإتجار
في سوريا وتركيا
ولبنان والأردن
والعراق



اللاجئون السوريون المسجلون

لا تطبق أبداً من الدول الأربعة المستضيفة تعريف اللاجئ وفق اتفاقية الأمم المتحدة عام 1951 للفرارين من الحرب في سوريا. ما يعني أن يخضع الأشخاص الفارين من سوريا لأنظمة محددة في كل بلد من البلدان الأربعة، أصدرت قبل و منذ اندلاع الحرب في سوريا و حركة الهجرة القسرية. من جهة أخرى، صادقت كل من سوريا وتركيا ولبنان والأردن والعراق على بروتوكول مكافحة الإتجار الذي تبنته الأمم المتحدة عام 2000، و أصدرت تشريعات تجرم الإتجار بالبشر. في سوريا، 17% فقط من النازحين داخلياً (IDPs) هم في المخيمات. على نحو مماثل، تعيش الأغلبية العظمى من اللاجئين السوريين في الدول الأربعة المضيفة خارج المخيمات الرسمية، ضمن المجتمعات المضيفة. لم تصرح الحكومة اللبنانية بإنشاء أي مخيمات رسمية للسوريين. في حين أن نسبة اللاجئين الذين يعيشون في مخيمات

غالبية النازحين
السوريين لا يعيشون
في مخيمات

في العراق هي 39% وفي الأردن 19% وفي تركيا 15% من مجموع اللاجئين المسجلين. يؤثر ذلك على حصول اللاجئين والنازحين داخلياً على المساعدات الإنسانية الأساسية وغيرها من الخدمات مثل التعليم والسكن والتدريب المهني الرعاية الصحية. تأثرت المجتمعات المضيفة كذلك بالحرب والنزوح، لا سيما المناطق التي تلقت أعلى نسب من النازحين واللاجئين داخل كل بلد من البلدان المستضيفة.



المناطق ذات الكثافة السكانية العالية من النازحين السوريين

لقد أثر العنف الذي اتسمت به العديد من أجزاء سوريا منذ عام 2011 ومناطق معينة في العراق منذ

منتصف عام 2014 على الناس في هذه المناطق والذين فروا إلى الخارج بطرق عديدة. إن حالتهم المعقدة تأثرت بالحرب والعنف نفسه، ولكنها تأثرت أيضاً بالأنظمة المؤسسية والقانونية التي توجب عليهم المرور خلالها، داخل سوريا وفي الدول الأربعة المستضيفة، من أجل الحصول على الوضع القانوني وفرص العمل ومصدر دخل، فضلاً عن المساعدة الإنسانية والخدمات العامة، والإنصاف القانوني إذا كانوا ضحايا انتهاكات.

إن سبب ضعف الأشخاص هو الحرب والعنف بحد ذاته، ولكن أيضاً بسبب الأنظمة المؤسسية والقانونية التي يتوجب عليهم المرور خلالها.

يمكن لحالة اليأس التي يتعرض لها بعض الأشخاص، الذين ليس لديهم الموارد للحصول على قوتهم اليومي والمسكن والخدمات الأساسية لهم ولعائلاتهم أن تقودهم إلى استغلال أفراد من عائلاتهم. لكن، ليس كل المستغلين والمتاجرين بالبشر في هذا السياق هم أنفسهم في حالة ضعف، حيث يشترك آخرون في استغلال الأشخاص الضعفاء والإتجار وكشكل من استغلال الحرب كوسيلة للربح. بالإضافة إلى ذلك، تنشأ العديد من المسائل المتعلقة بحماية الطفل في سياق الصراع وأزمة اللاجئين، لا سيما الأطفال الذين ظلوا خارج المدارس ومن دون الحصول على شهادات تسجيل المواليد يصبحون أكثر عرضة لخطر الاتجار.



مواطن الضعف العامة، الحالات المعرضة للإتجار وحالات الإتجار بالبشر

ملاحظة: SGBV = العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي
تسببت كلا من الحرب والنزوح بالمزيد من الضعف للمهاجرين واللاجئين الذين كانت أوضاعهم خطيرة قبل 2011 والذين كانوا في سوريا عندما اندلعت الحرب، وبينهم

- اللاجئون الفلسطينيون في سوريا
- اللاجئون العراقيون
- الأشخاص عديموا الجنسية
- اللاجئون من أصول أخرى، لا سيما من أفغانستان والسودان والصومال.
- عاملات المنازل المهاجرات من جنوب وشرق آسيا وشرق أفريقيا.

بدء بعض اللاجئين والنازحين بالرحيل خارج المنطقة، لا سيما إلى الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي. أثناء تواجدهم ضمن الدول الخمسة، تتسبب الحاجة لدفع مبلغ كبير من المال – من المحتمل أن يصبحوا مديونين- لمسهلي الحركة الداخلية ومهربي المهاجرين إلى أن يلجأ الناس إلى طرق خطيرة للحصول على ذلك المال، ما يحيلهم عرضة للإتجار. قد تتطور حالة تسهيل الحركة الداخلية أو تهريب المهاجرين إلى إحدى حالات الإتجار بالبشر وهي من المخاطر الجمة.

الخطر هو أن يتطور
تسهيل الحركة
الداخلية أو تهريب
المهاجرين إلى
الإتجار بالأشخاص

لا توجد زيادة ملموسة
في تحديد حالات
الإتجار من قبل
السلطات

إن النوع الأكثر
شيوفا من الاستغلال
يشمل أفراد الأسرة،
والمعارف والجيران

نتائج البحث الرئيسية

تضع آثار الحرب وأزمة النازحين الناس في حالة من الضعف المتزايد للإتجار بالبشر ونتج عنها حالات إتجار فعلية. بالرغم من ذلك لم يتجلى ذلك في زيادة ملموسة في تحديد حالات الإتجار المتعلقة بالحرب وأزمة اللاجئين من قبل السلطات. إن غالبية الأشخاص اللذين تم تحديدهم كأشخاص متاجر بهم في الدول التي شملتها الدراسة منذ عام 2011 هم بشكل رئيسي من سوريا ولبنان وشمال أفريقيا وجنوب وشرق آسيا وأوروبا الشرقية. وكذلك، تم تحديد المواطنين المحليين كأشخاص متاجر بهم داخلياً في سوريا ولبنان والأردن والعراق. استمرت معظم طرق الإتجار خارجية المنشأ غير متأثرة بشكل كبير بالحرب السورية.

أظهرت الدراسة أن الدول الخمسة التي شملتها الدراسة قد قامت بجهود ملموسة للإستجابة للنازحين داخلياً واللاجئين. لكن، قد تأثرت حوادث الإتجار بالأشخاص وطبيعة وحجم الضعف للإتجار بعدة طرق. تتعلق هذه التأثيرات جزئياً بضخامة النزوح، وجزئياً بالسياقات القانونية والسياسية والبنية التحتية والأمن والسياق الإقتصادي والإقتصادي في الدول الخمسة.

لا يتناسب النموذج الكلاسيكي للجريمة المنظمة المستخدم عادة لفهم الإتجار ضمن الوضع الحالي للأشخاص المتاجر بهم أو المعرضين للإتجار مع سياق الصراع السوري. تحدث حالات وأشكال قاسية جداً من الاستغلال والإتجار، ترتكبتها شبكات إجرامية منظمة تنظيماً عالياً، لكن يحدث النوع الأكثر شيوعاً من الاستغلال على مستويات أدنى، يشترك فيه الآباء والأمهات والأزواج والعائلة الممتدة والمعارف والجيران.

لقد أثرت أسوأ أشكال عمالة الأطفال والإتجار بالأطفال لأغراض الاستغلال في العمل والاستغلال في التسول والإتجار بالأطفال للاستغلال الجنسي، على الناس في الدول التي شملتها الدراسة قبل الحرب ولكنها الآن ازدادت عند السوريين. وظهرت بشكل بارز في استغلال النساء والفتيات السوريات في الدعارة، في حين كان الأشخاص المتاجر بهم قبلاً لهذا الغرض من جنسيات أخرى. تأثرت عمالة الأطفال وتسول الأطفال، بمعنى أن الظروف قد أصبحت أكثر حدة مع انتهاكات أكثر خطورة لحقوق الطفل. ازداد انتشار هذه الظاهرة أيضاً بصفة عامة.

في معظم الحالات التي ظهرت من خلال هذا البحث، تبين أن الإتجار بالبشر هو ظاهرة غير مرتبطة بحركة الهجرة بحد ذاتها، بالرغم من أن الإتجار عبر الحدود موجود في بعض الحالات. بشكل عام، إن أشكال الإتجار بالبشر وفقاً للدولة تستهدف مواطن الضعف الناجمة عن النزوح الرجعي، حيث تبدأ عملية الإتجار بالبشر مع تواجد النازحين داخلياً واللاجئين ضمن المجتمعات المضيفة.

ظهرت بعض أشكال الإتجار المرتبطة مباشرة بالحرب. كما هي الحال بالنسبة لإتجار داعش بالبشر (ISIS) لأغراض العبودية الجنسية والزواج القسري والاستغلال في الصراع المسلح، والزواج القسري والاستغلال في الصراع المسلح من قبل أطراف أخرى في الحرب السورية. ولكن، لم تتأثر جميع أشكال الإتجار بالبشر بالحرب السورية. في الواقع، استمر الإتجار بالمهاجرين – غالبيةهن نساء- لأغراض الاستغلال في الاسترقاق المنزلي وقد تأثرت بشكل طفيف بأزمة اللاجئين في الدول المضيفة. حتى في سوريا، منذ بداية الصراع في 2011 استمر استغلال بعض عاملات المنازل المهاجرات في الاسترقاق المنزلي.

توصيات بشأن السياسات

تأثر قدرات مكافحة
الإتجار بالبشر بشكل

بسبب تأثر قدرات مكافحة الإتجار بالبشر بشكل كبير بالحرب الجارية الصراعات المتعلقة بها في سوريا والعراق، ولأن الدول المضيفة غارقة بمجموعات الناس الفارين من سوريا، لذلك تعالج هذه التوصيات في المقام الأول مواطن الضعف

للإتجار. لذلك فإن التركيز الأول هو على منع الإتجار. بالرغم من أن حماية الأشخاص المتاجر بهم ومقاواة المجرمين هما مركز الإهتمام، وهناك توصيات بهذا الصدد.

1. معالجة الإتجار على المستويات المتعدية من قبل أفراد العائلة والمعارف، فضلاً عن تلك المرتكبة من قبل الجماعات الإجرامية المنظمة.
2. التعرف على الإتجار في أوساط اللاجئين وتوفير الحماية للاجئين الذين يتم الإتجار بهم.
3. توفير فرص الحصول على عمل نظامي وتسوية الوضع القانوني.
4. ضمان التمويل الكافي والتوزيع العادل للمساعدات، بما في ذلك اللاجئين خارج المخيمات والنازحين داخلياً.
5. ضمان تسجيل المواليد والتعليم للأطفال.
6. التصدي لأشكال الإتجار المرتبطة ارتباطاً مباشراً بالحرب.
7. إدراج الإتجار الداخلي في سياسات ومبادرات مكافحة الإتجار بالبشر.
8. فرض العقوبات لمكافحة الممارسات المسيئة.
9. التعرف على حالات الاستغلال في العمل والرد عليها.
10. التصدي للتمييز المبني على الجنس والتقليل من خطر العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الإجتماعي.
11. معالجة مواطن الضعف في المجتمعات المضيفة.
12. إصلاح نظام الكفالة الخاص بالهجرة وبتوظيف عاملات المنازل المهاجرات.
13. توسيع القنوات القانونية للتوطين إلى خارج المنطقة بشكل ملحوظ.

بتطبيق هذه التوصيات يمكننا المساهمة في التقليل من ضعف الناس وزيادة قدرتهم على التكيف. نحن بحاجة لتوفير البدائل لهم وليس فقط الخيار الأقل سوءاً، وتزويدهم بما يحتاجونه من أجل التأقلم بشكل أفضل مع ويلات العنف والنزوح.

المنشور والمراجع ذات صلة

الدراسة "استهداف مواطن الضعف": تأثير الحرب السورية ووضع اللاجئين على الإتجار بالبشر- دراسة حول سوريا وتركيا ولبنان والأردن والعراق يمكن تحميلها بالكامل، بما في ذلك جميع مراجع البحوث الميدانية والأدبيات، على:

<http://www.icmpd.org/our-work/capacity-building/trafficking-in-human-beings/publications>

إن الدراسة هي نتيجة مشروع بحث لتقييم تأثير الحرب السورية وأزمة اللاجئين على الإتجار بالأشخاص في سوريا والمنطقة المحيطة. إن مشروع تقييم تأثير الحرب السورية وأزمة اللاجئين على الإتجار بالأشخاص (AIS-TIP) ممول من وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب مراقبة ومكافحة الإتجار بالأشخاص (J/TIP) ومنفذ من قبل المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة (ICMPD).

معلومات الإتصال

لمزيد من المعلومات الرجاء الإتصال بـ كلير هيلي

مركز الاختصاص للإتجار بالبشر

المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة (ICMPD).

غونزاغاسي 1 الطابق الخامس

1010 فيينا - النمسا

هاتف: +43 1 504 46 77 2318

بريد إلكتروني claire.healy@icmpd.org